



النسب المالية واستخدامها في تقييم أداء المصارف التجارية دراسة حالة: المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة)

م.م. الاء يحيى يونس

تدريسية في الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور التحليل المالي في تقييم أداء المصارف التجارية وبيان وضعها المالي ان كان جيدا او لا، ودورة بتسليط الضوء على مصادر القوة والضعف وبالتالي اتخاذ قرارات صحيحة، وللوصول لهذه الأهداف تم اتباع منهج وصفي للجانب النظري والمتمثل بمفاهيم تتناول موضوع تقييم الأداء والتحليل المالي، اما المنهج التحليلي الذي رافق الجانب التطبيقي عن طريق تحليل قوائم المصرف المالية التجاري عينة البحث وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) وتم جمع البيانات اللازمة للتحليل من موقع سوق بغداد للأوراق المالية والمعتمد رسميا، وكانت البيانات وثائق محاسبية خاصة بالمصرف عينة الدراسة للفترة من 2015_2019 وتمثلت بقائمة المركز المالي وحسب المعايير الدولية وقائمة النسب المالية، وتم اجراء عملية الجدولة واستخراج النسب المالية من قبل الباحث، وبعدها تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات تم تثبيتها في نهاية البحث.

الكلمات الدالة: النسب المالية، المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار، تقييم اداء.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of financial analysis as a tool for evaluating the performance of commercial banks and knowing their financial status, whether it is good or not, and a course also by highlighting the strengths and weaknesses by making the right decisions. And the financial analysis, as for the analytical approach accompanying the applied side, through the analysis of the financial statements of the commercial bank, the study sample, which is the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development (a private contribution), and the necessary data for analysis were collected from the official and approved Baghdad Stock Exchange website, The data were accounting documents for the bank, the sample of the study for the period from 2015-2019, represented by the list of financial position, according to international standards, and the list of financial ratios. The process of tabulation and extraction of financial ratios was carried out by the researcher, and then a set of results and recommendations were reached, which were installed at the end of the research.

المقدمة:

شهد مجال المصارف تطور تكنولوجي بمجال الاتصالات والعولمة وبالتالي ازدياد عدد الافرع وزيادة المستفيدين منها، بالتالي كبر حجم التعاملات في المصارف مما أدى الى زيادة شدة المنافسة بين تلك المصارف بما يخص جوده ونوع الخدمة المصرفية المقدمة، فكان الاهتمام بجانب المصارف واجب وضرورة للدول المتطورة منها او التي تسير في طريق النمو، كون المصارف تعد عصب النشاط الاقتصادي اذ ان الأموال المودعة لديها يتم استثمارها بتمويل المشروعات الكبيرة بمختلف المجالات، كما وتلعب المصارف دور الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، وتسعى أيضا الى تحقيق اعلى عائد مناسب يساعد بمواجهة اخطار مستقبلية مما يتوجب العمل على تجنبها، وان



موضوع تقييم الأداء له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية او المؤسسات المالية خصوصا بالفترة الحالية التي يشهد بها العالم من افلاس وانهيار العديد من الشركات الامريكية والاوربية فضلا عن الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية, لذا يعد تقييم أداء المصارف التجارية ومدى تأهيل هذه المصارف للمنافسة الإقليمية والدولية, لذا فإن هذا البحث تناول موضوع النسب المالية وتقييم أداء المصارف التجارية فتضمن عدة مباحث وكانت كالآتي: المبحث الأول منهجية البحث, والمبحث الثاني الجانب النظري فكان من محورين, المحور الأول محددات الأداء ومعوقاته, المحور الثاني التحليل المالي مفهومة وأساليبه واستعمالاته, المبحث الثالث الجانب العملي نبذة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) ومن ثم تحليل القوائم المالية المعتمدة من قبلهم, المبحث الرابع كان الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

تبرز مشكلة البحث بوجود ضعف باستخدام أسلوب النسب المالية بتقييم الأداء في المصارف التجارية، وان ذلك يرجع الى جملة من العوامل، منها طبيعة الوعي المالي والمحاسبي بخصوص أهمية التحليل، مع رغبة بعض المصارف برفضها الإفصاح الحقيقي عن أعمالها ومركزها المالي، وان صح ذلك، فهذه المصارف تفتقد لأفضل الأساليب العلمية للحكم على موضوعية سياساتها المصرفية.

2. أهداف البحث

اهداف البحث هي:

1. تحديد مفهوم التحليل مالي واساليبه مع تسليط الضوء على طريقة النسب المالية ومتطلباتها.

2. تحديد مفهوم تقييم الأداء المصرفي.

3. تحديد تقييم الأداء في المصارف.

3. أهمية البحث

ان التحليل المالي يعد أحد الطرق المهمة لدراسة البيانات التي تحويها القوائم المالية وبما يساعد بتقديم الخدمات اللازمة لأطراف مختلفة، اذ ان النسب مالية تعد إحدى الطرق الرئيسية للتحليل مالي، اذ يتم عن طريقها تقييم الأداء في المصارف.

4. فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية رئيسية واحدة رئيسية هي:

ان استخدام النسب المالية بتقييم أداء المصارف التجارية من شأنه ان يساهم بزيادة فاعلية تقييم الأداء.

5. حدود البحث

الحدود المكانية: المصرف العراقي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة).

الحدود الزمانية: امتدت الحدود الزمانية لموضوع البحث للسنوات (2015_2019).

6. منهج البحث

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع سينتجج البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري، اما الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على التحليل المالي بتحليل البيانات المالية لمتغيرات البحث.

المبحث الثاني: الجانب النظري

المحور الاول : التحليل المالي مفهومه واساليبه واستعمالاته

أولاً. مفاهيم التحليل المالي: يرتبط التحليل المالي بحاجة أطراف متعددة ومختلفة والتي لها ارتباط بمشروع محدد، ولغرض معرفة التغيرات الاقتصادية الحاصلة بمسار أعماله اثناء فترة معينة مع تحديد تطوراته للمستقبل، اذن هو معالجات منظمة لكل البيانات المالية لغرض التوصل الى بيانات او معلومات تفيد في عملية التقييم واتخاذ قرار صائب ومن ثم التوقع ما سيكون مستقبلاً، وقد تم تعريف التحليل المالي بعدة تعاريف مختلفة وبحسب اختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن ايجاز منها ما يلي:

_ يعتبر التحليل المالي من مواضيع الإدارة المالية وضرورة التخطيط المالي السليم، فهو تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة (فصل، سنة...) باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والاهداف من هذا التحليل.

_ التحليل المالي هو مدخل او نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي الاقتصادي في الوقت الحاضر والتنبؤ بالأداء المالي لها في المستقبل.



ان التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية. ويرى الباحث من خلال التعاريف أعلاه ان التحليل المالي هو القيام بدراسة القوائم مالية من خلال تبويبها بشكل مناسب وملامم وذلك عن طريق استخدام أدوات محددة لغرض التوصل الى نتائج وبيانات تؤدي الى المساعدة بتقييم أداء العاملين والوصول الى قرار سليم ومناسب.

ثانيا. أساليب التحليل المالي: يتحقق نجاح التحليل المالي عند الوصول الى تحقيق كل الأهداف المحددة مسبقا، ويعتمد تحقيق النجاح الى حد كبير على مهاراته باختيار الأساليب الواجب استخدامها بتنفيذ عمليات التحليل، كون هذه الأساليب متعددة وبالرغم من تعددها فإنها تنتهج نفس طريقة المقارنة وكما يلي (لطي، 2006: 310):

1. التحليل العمودي (الراسي او الثابت او الساكن): بموجب هذه الطريقة يتم تحليل القوائم المالية بشكل منفرد عن باقي القوائم أي بعبارة أخرى هو (إيجاد الأهمية النسبية لبنود ومحتويات قائمة النتيجة او حتى قائمة المركز المالي، أي تكون بشكل رئيسي لكل فئات وعناصر تلك القائمة المالية مدار موضوع التحليل، اذ يتم انساب كل فئة من فئاتها الى مجموعها الإجمالي، وان هذا التحليل له ميزة السكون وذلك لانتفاء الابعاد الزمنية عنه، اذ ان المقارنة تكون بنفس الفترة الزمنية، لذلك سماه البعض بالتحليل الثابت او الساكن (الحياي، 2004: 29).

2. التحليل الافقي (المتغير او تحليل الاتجاهات): هذا التحليل يهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وبزمن متغير، أي متابعة هذا العنصر زيادة او نقصا عبر فترات زمنية، وخلافا للتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون، فهذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة (كراجة واخرون، 2000: 166).

3. التحليل بموجب النسب المالية: يعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب انتشارا في العالم المالي والاقتصادي كونه يعطي اعداد كثيرة من المؤشرات المالية والتي من الممكن الاستفادة منها بتقييم الأداء بمجالات السيولة والربحية والكفاءة وإدارة الخصوم والأصول، ويمكن القول بان النسب المالية المستخدمة بالتحليل هي ليست غاية وانما هي واقع النتائج او التوصيات التي تعطي الإجابات عن الكثير من التساؤلات والتي تتعلق بالمركز النقدي والمالي وأيضا تتعلق بقرارات التمويل والاستثمار (الزبيدي، 2004: 175).

ثانيا. التحليل المالي واستعمالاته: يستعمل التحليل مالي لغرض التعرف والحكم على مستويات الأداء في المؤسسات ومن ثم اتخاذ قرار خاص يستعمل في المجالات التالية (Charan, 2008: 211) (Games, 2008: 33):

ا. التخطيط المالي: يستند التخطيط المالي الى مجموعة بيانات مالية دقيقة تتصف بوصف المسار للعمليات السابقة للوحدة الاقتصادية، وهذه المجموعة من البيانات والمدروسة مسبقا تستخدم لغرض الخروج بنتائج تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية ومن بعدها يتم التوصل الى تنبأ تحليلي مستقبلي يتم استخدامه من قبل المخطط المالي وذلك عند قيامه بوضع تقديرات مستقبلية.

ب. تحليلات تقييم الأداء: تعد أدوات التحليل المالي مثالية بعملية تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية كون لها قدرة بتقييم كفاء وربحية الوحدة الاقتصادية بمجال إدارة موجوداتها وكذلك بمجال السيولة والتوازن المالي ومجالات النمو، ومن الضروري مقارنة الأداء مع وحدات اقتصادية تعمل بنفس المجال او حتى مجالات أخرى.

ج. التحليل الانتمائي: هذا التحليل يهدف الى خدمة المقرض لغرض التعرف على الاخطار والتي يتوقع ان يواجهها في علاقاته بالمقرضين ثم العمل على تقييمها لغرض اتخاذ قرار مناسب من قبل المقرض استنادا الى هذه العلاقة وبناء على نتائج التقييم.

د. تحليل الاستثماري: ان تحليل الاستثمار يعد أفضل تطبيق مستخدم بمجال تقييمات الاستثمار باسهم الشركات وكذلك ومنح القروض، وهذا الامر بالغ الأهمية لجمهور المستثمرين من افراد وشركات للتأكد من سلامة استثمارهم وكفاية عوائدهم.

و. التحليل لبعض الحالات الخاصة: هناك حالات خاصة او مشاكل تواجه الوحدات الاقتصادية وبالعادة لا تتكرر دوما مثل التقييم والشراء والاندماج والانضمام وكل تلك الحالات يجب ان تحلل تحليليا ماليا غاية في الدقة يقدم للطرفين ممثلا بالتقييم الكامل لكل الممتلكات والخصوم والأصول وكلا على حدا فضلا عن تحليل كلا من المراكز المالي والسوقي والانتمائي والاستثماري.



ثالثاً. الأطراف المستفيدة او المستخدمة للتحليل المالي

- تتعدد الجهات التي تستفيد من التحليل المالي كونها تنتوع في استخدامها تلك البيانات ووفقاً لتنوع علاقاتها بالوحدة الاقتصادية من جهة وتنوع القرارات التي تبنت على هذه المعلومة من جهة ثانية، وندرج ادناه الأطراف التي تستفيد او تستخدم او موجه لها بيانات التحليل المالي (الكرخي، 2007: 36) (مطر، 2006: 123) (w.w,1998:295):
1. إدارة المؤسسة: ان التحليل المالي يعد من الوسائل المهمة والتي بموجبها يتم تحليل نتائج الاعمال ومن ثم عرضها على كلا من أصحاب القرار، الهيئة العامة بالشركات المساهمة، الإدارة المشرفة، اذ يبين هذا التحليل قدرة وكفاء الإدارة بأداء وظائفها.
 2. العاملون في المؤسسة: وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع لذا يتوجب التعرف على مركزهم المالي والمنتمين اليه للتأكد والاطمئنان على سلامة إدارتهم للأموال والتي قد يكون له اثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.
 3. المساهمون: يهتم المساهمون بالوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يعتمد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.
 4. الدائنين: هم اشخاص اكتبوا بالسندات العائدة للوحدة الاقتصادية او من المحتمل قيامهم بشراء تلك السندات المصدرة او قيامهم بالاكتتاب بالقروض الجديدة او اقراض الأموال للمؤسسات، قد يكون الدائن بنك او مؤسسة مالية، فالدائنون وجهات نظرهم مختلفة بالتحليل المالي وذلك حسب نوع الدين.
 5. المستثمرون: ان أهمية التحليل المالي تكمن بالنسبة للمستثمرين بتحقيق الأغراض التالية:
 - _ مدى قدرة المؤسسة بتوليد الأرباح بالمستقبل عن طريق حساب القوة الارادية للمؤسسة.
 - _ التعرف على درجات السيولة عند المؤسسة، ومدى قدراتها على توفيرها لتجنب الوقوع بالعسر المالي.
 - _ فسح المجال امام المستثمرين لاكتساب فرص استثمارية تلائم وتناسب رغباتهم.
 6. العملاء: يستخدم العميل البيانات التي يقوم بنشرها الموردون او حتى منافسيهم لتمكين العميل بالتعرف فيما إذا كانت الشروط الحاصل عليها تخص فترة الائتمان تتماثل مع ما تمنحه لغيره، وهل هناك تطابق لفترة الائتمان الممنوحة من قبله لعملائه على أساس المقارنة بالقوائم المالية اثناء مدة الائتمان.
 7. الموردين: من أولويات الموردون هو سلامة المركز المالي لكل عملائهم مع استقرار اوضاعهم المالية، لذلك فان العمل يكون مديناً للمورد من النواحي العملية، أي تحليل ودراسة مديونيته بدفاتر موديه وهل هناك تطورات بتلك المديونية وبموجبه يتخذ المورد قرار بالاستمرار من عدمه باليه التعاون مع ذلك العميل، وهنا يتبين مدى الفائدة من نشر البيانات من قبل العملاء دورياً.
 8. الجهات الرسمية (الهيئات الحكومية): ان اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات يعود لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة الى التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وتقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية، ومراقبة الأسعار.
 9. الجهات الأخرى: تتمثل ب الغرف التجارية والصناعية، مصلحة الضرائب، المصارف والمؤسسات المالية، هيئة الأوراق المالية.
- ### المحور الثاني: تقييم الأداء مفهومه وطرق قياسه ومعوقاته
- أولاً. مفهوم تقييم الاداء:** يعد تقييم الأداء أحد المقومات الرئيسية لعملية الرقابة، اذ يتم مقارنة الأداء الفعلي لكافة الأنشطة من أنشطة المنشأة بالإضافة الى الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدماً، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف التي سبق تحديدها، وتأثير المراكز المسؤولة عنها وارجاعها لأسبابها وتلافيتها مستقبلاً، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة او على مستوى الأنشطة (خشارمة، 2002:299).
- كما يعرف بأنه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، اذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء ويتحدد الأداء الكفوء بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات، والذي يتضمن استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثل في تحقيق النشاط الفعلي، اذ يكون الأداء الأكثر كفاءة في حالة استخدام اقل الموارد المتاحة لإنتاج المخرجات المطلوبة نفسها او أكبر منها باستخدام كمية المدخلات نفسها (مرعي ومحرم، 1985: 415).
- وعرف أيضاً بأنه عملية تحديد قيمة او درجة النجاح في انجاز اهداف تم اعتمادها سابقاً (الدوري والجناي، 2000: 124)، ومن خلال ما تقدم يمكن القول بان عملية التقييم هي المقارنة بين المنجز مع المخطط كما ونوعاً خلال فترة زمنية



محددة، باستعمال مجموعة مؤشرات ومعايير وأدوات وأساليب لكل نشاطات الوحدة مع تأشير الانحراف وتحديد المسؤول عنها ثم العمل على تصحيحها.

ولأجل قيام الإدارة بعملية تقييم الأداء فإنه يجب اتباع أحد الأسلوبين الآتيين (Joel, 1995:55):

1. مقارنة عملية التنفيذ الفعلي بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعية.
 2. مقارنة النتائج الفعلية بعضها ببعض ضمن المدة المحاسبية الواحدة أو تاريخيا.
- ويهدف الأسلوب الأول الى رقابة الأداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وهذا يعني ضرورة وجود موازنات تخطيطية وما تتبع ذلك من ضرورة وجود معدلات نمطية تستخدم أساسا لتقييم الأداء الفعلي لأنشطة المنشأة أو من خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات في الأداء الفعلي اذ ما قورن بالأداء المخطط لغرض تشخيص أسبابها ثم معالجتها. اما الأسلوب الثاني فيقوم على اكتشاف التغيرات في النتائج الفعلية عن طريق مقارنتها ببعضها والعمل على تفسيرها (Thakkar, 2007:)

ثانيا. طرق قياس الأداء: ان عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية تعتمد على نسب عدة بطريقة القياس، في هذا البحث سيتم تناول نسبة السيولة ومؤشر الربحية وكما موضح ادناه:

- أ. نسبة السيولة: هذه النسبة تحدد إمكانية المصارف بمواجهة التزامات الطارئة والمتوقعة دون تأخير، وعادة تعتمد المصارف التجارية بكثرة في مواردها على الودائع، لذا يتوجب عليها ان تكون متهيا لمقابلة حركات السحب المفاجئة او العادية، مع الاستمرار بتقديم كافة التسهيلات الائتمانية، وان انخفاض السيولة سيؤدي الى تزعزع ثقة العاملون في المصرف (الشكرجي, 1999, 107)، ويتم عادة احتساب نسبة السيولة من خلال الاتي (التميمي, 2006:37) (رمضان وجودة, 2003, 273):

1. نسبة النقدية الى الودائع = (ارصدة نقدية + أصول شبة نقدية) ÷ حجم الودائع لدى المصرف.
2. نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى الى اجمالي الموجودات = (النقد في الصندوق + النقد لدى المصارف أخرى) ÷ اجمالي الموجودات.
3. نسبة القروض الى اجمالي الموجودات = القروض ÷ اجمالي الموجودات.

4. نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى مجموع الودائع = استثمارات مالية قصيرة الاجل ÷ مجموع الودائع.
- ب. مؤشر الربحية: تعد مؤشرات الربحية هدفا مهما واساسيا لكل المصارف، وامرا حتميا لاستمرار عملها وديمومتها، وتعتبر هدفا مهما ينظر اليه المستثمرون، وان هذا المؤشر مهما بالنسبة للدائنين في تعاملهم مع المصارف، ويعد أيضا أداة ذات أهمية بقياس مستوى كفاءة الإدارة باستخدام كل الموارد المتوفرة (الدوري والجنابي, 2000, 191)، وهي نسب تبين وبمؤشرات على قدرة المصارف بتوليد دخول من مصادر متاحة امامها، وان مؤشرات الربحية تعد مؤشرات ومقاييس لسياسة إدارة كلا من الشركات التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية على حد سواء والقرار الذي يتم اتخاذه بها، فهي تبين الأداء الإجمالي للشركات مع توحيد الأثر لأغلب قراراتها الإدارية، وانها تقيس مقدرة الشركات بتوليد الأرباح لكلا من الموجودات، حق الملكية، المبيعات (الكرخي, 2001, 87)، وان نسب الربحية الأكثر شيوعا هي:

1. العائد على الموجودات (ROA): يبين هذا المؤشر المالي إمكانية المصارف بتحقيق أرباحها عن طريق الاستثمار بموجوداتها، ويستند الى حد ما على مقدار الأرباح المتحققة لهذه الموجودات، أيضا يسمى العائد على الاستثمار كونه مقياسا لأرباح كل استثمارات المصارف القصيرة الاجل او حتى الطويلة، كونه يعكس فاعلية وكفاءة الإدارة بتشغيل كافة الموجودات ويمتخ الثقة بإدارتها للأموال المستثمرة وصحة القرارات التشغيلية والاستثمارية التي يتم اتخاذه (حناوي, 2000, 67).

2. العائد على حق الملكية (ROE): ان إدارة المصارف تهتم كثيرا بهذا المؤشر كونه يبين لأي مدى تم تحقيق الأهداف التي تسعى اليها الإدارة، هو معدلات العائد على الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين ويعد معيار تعظيم ثروتهم، بالإضافة الى ان هذا المؤشر يعتبر محدد للتطور والنمو، ومن جهة ثانية فان ارتفاع تلك النسب يدل ان إدارة المصرف على درجة عالية من الكفاءة ويدل أيضا على ارتفاع المخاطرة بسبب ارتفاع الرافعة المالية (بسبب اعتماد المصارف على الاقتراض)، وفي حال انخفاضها يدل على اعتمادية المصارف على تمويلات متحفظة بالقروض (الفيومي, 2001, 23).

ثالثا. معوقات الأداء: هو أسلوب يتم استخدامه لمعرفة ما تم إنجازه من قبل الموظفين من اعمال، وتعد هذه الطريقة جزء مهم من عملية التطوير الذاتي، ومن الممكن تعريفه على انه عملية منهجية تتم بشكل دوري لغرض تقييم الأداء الوظيفي للموظفين كافة وعلى مستوى انتاجيتهم عن طريق العودة لمجموعة معايير تحدد مسبقا تتزامن واهداف المنشأة، ان عملية



تقييم الأداء تحتاج الى ضرورة النظر الى كافة الجوانب التي تتعلق بالأبدي العاملة, مثل سلوك المواطن التنظيمي, مستويات الإنجاز التي تحققت وهل من الممكن العمل على تحسينها بنقاط قوة, والعمل على تقويم نقاط الضعف او حتى التخلص منها, وان المنشأة عادة تحتاج لأجراء دوري لعملية تقييم الأداء والعمل على استقطاب المعلومات وجمعها معتمدة على الأساليب الثلاث الرئيسية وهي الافراد, التقييم الحكمي, الإنتاجية الموضوعية, اذ تعتمد على اعداد كبيرة من طرق وأساليب متنوعة للتقييم, ومن الضروري الإشارة الى ان تقييم الأداء يكون سنوي, وبين علم نفس الافراد ان من افضل المؤشرات العامة بتقييم الأداء الوظيفي والتدريبي القدرة الفعلية العامة كونه من أسلوب التحليل التجميعي (S.,\$yi,A.N.c,2016:319_328).

ومن المعوقات المسببة لتقييم دقيق هي (الحسني والدوري, 2000, 80):

1. المعوقات المؤسسية تمثل المهام الموكلة للأشخاص, الواجبات المناطة بهم, إمكانيات مادية, الموارد, التنظيم الاجتماعي.
2. المعوقات الفردية وتشمل عوامل لها علاقة بالموظفين او الافراد أنفسهم مثل تركيبته الاجتماعية, مهاراتهم, تركيبته النفسية.
3. السرية بالتقييم حيث ان بعض المقومين يفتقرون الى الدقة والموضوعية بعملية التقييم ويتأثرون بعدة عوامل تحيط بهم كالتساهل او المجاملة في بعض الأحيان, توجد علاقات شخصية فيما بينهم, هناك ميول لفرض المركزية.
4. الغموض بالأهداف لنظام تقييم الأداء, ان غياب الوضوح يؤثر سلبا في سير العملية التقييمية ومن ثم عرقلتها عن مسارها الصحيح مما يؤدي الى نتيجة مغايرة لأهداف المنشأة.
5. معوقات فردية, وتتمثل هذه المعوقات بمجموعة من العوامل ذات العلاقة بالفرد أو الموظف ذاته كالقدرات والمهارات, والتركيبية النفسية له, والتركيبية الاجتماعية.
6. معوقات مؤسسية, وتشمل كلاً من الواجبات والمهام الموكول للأفراد, والتنظيم الاجتماعي, والموارد والإمكانيات المادية.
7. غموض الأهداف المرجوة من نظام تقييم الأداء, حيث يعتبر غياب الوضوح في ذلك سبباً مباشراً في عرقلة سير عملية تقييم الأداء بشكلها الصحيح, وبالتالي الوصول إلى نتائج متناقضة تماماً مع أهداف المنشأة.
8. سرية التقييم افتقار بعض المقومين للموضوعية والدقة بالتقييم, والتأثر بعدد من العوامل المحيطة بالعلاقات الشخصية والتساهل أو التجبر في بعض الأحيان, والميل إلى فرض المركزية.

رابعاً. أهداف تقييم الأداء

ان عملية تقييم الأداء لها أهداف عديدة منها (حسن, 2000, 67) (Hamzaouh, 2006:95):

1. تحديد وتشخيص مواطن الضعف ومسيباتها ومن ثم العمل على تجاوزها.
2. يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بأداء الافراد, ثم تسلم الى جهة مختصة لغرض تقييم الأداء.
3. تحديد معايير مكتوبة تختص بالية منح مكافأة تشجيعية تنظيمية.
4. العمل على اتخاذ قرارات شخصية مناسبة مثل الترقية, إجراءات التدريب, زيادة الرواتب.
5. العمل على منح الافراد فرص كبيرة للتطوير والابداع التنظيمي.
6. منح الافراد حرية الاتصال بالإدارة بسلاسة ويسر.
7. العمل على عدم فرض الراي الشخصي الفردي بعملية التقييم وتحقيق عدالة وانصاف فيما بين الموظفين بعيدا عن الانحيازات الشخصية.
8. التأكد من دقة البرامج الالكترونية المتبعة والسياسات التي تستخدم من قبل قسم الموارد البشرية لسد الاحتياجات من تكافؤ فرص العمل.

تشجيع الموظفين بالعمل على التطوير التنظيمي.

خامساً. إجراءات تقييم الأداء

ان عملية تقييم الأداء الفعالة تعتمد على عدة مراحل (غزلان, 2002: 301) (pige, 2001:117):

1. مرحلة التخطيط: ان اعداد الموازنة التقديرية يتم في حالة كون عملية تقييم الأداء تكون بطريقة المعدلات المحددة مسبقاً, وفي هذه المرحلة يتم اعداد أدوات التقييم وتحديد المسؤولية عن عملية التقييم.



2. مرحلة مقارنة النتائج: وبعد انتهاء المدة المحددة والتي تغطي الخطط الموضوعية في مرحلة التخطيط يتم المقارنة بين النتائج، إذ تتم مقارنات الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، ثم مقارنة الأداء الفعلي بالمعدل الفعلي، وان الغرض من ذلك معرفة لأي مدى تم تحقيق الأهداف المخططة وتحليل الانحرافات وبيان أسبابها ومن ثم مسألة المسؤولين عنها في حال وجودها.

3. مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها: يتم تحديد الانحرافات والفروقات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه ومن ثم تحليل هذه الفروق والتوصل الى الأسباب التي أدت الى حدوثها.

4. مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وتعد المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها.

المبحث الثاني: الجانب العملي

نذرة المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية

ان المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية تأسس بتاريخ 19 ديسمبر 1992 وقد استكملت الإجراءات القانونية لغرض تعديل راس المال، واقرت الزيادة ليكون راس مال المصرف النهائي (250) مليار دينار عراقي واعتباراً من 5/3 / 2014, بدأ المصرف بمزاولة مهامه ونشاطاته بكامل الصلاحيات من قبل البنك المركزي العراقي في يوم 5/23 / 1993, وحرص المصرف على المشاركة بعملية التنمية ودفع الاقتصاد نحو النمو في البلاد, ان المصرف العراقي يقود طليعة المصارف الأخرى بالعراق باعتباره من اول المصارف الإسلامية التي تعمل عن طريق اختلاق وتطوير وتسهيل تعاملات المصرف الدارجة في العراق وخصوصاً بضل الإطار الاقتصادي والسياسي الراهن, وتبعاً لأنظمة واحكام شريعة الإسلامية.

قام المصرف العراقي من خلال افرعه الرئيسية بالمشاركة مع المصارف الحكومية التي تعمل في ذلك الوقت بتقديم خدمات مالية للشركات والأشخاص، وقام أيضاً بالاستثمارات بمختلف قطاعات الاستثمار وتبعاً لأنظمة واحكام شريعة الإسلامية.

وكان شعار المصرف منذ تأسيسه بالسعي لتأكيد وترسيخ جميع قيم الإسلام بتعاملاته المالية والمصرفية، ومن اهم قيم المصرف العراقي الإسلامي الالتزام بأعلى معايير الجودة والعمل على تحقيق الشفافية والانصاف في جميع الإجراءات والمنتجات والخدمات والسعي الى التطوير المستمر عن طريق التجديد والابتكار، ويتم استثمار الموارد البشرية من خلال التطوير والتدريب والعمل بروح الفريق الواحد والعمل على المساهمة في نمو وتعزيز مجتمعنا العراقي. ورؤيا المصرف كانت المحافظة على موقع الصدارة للمصارف الإسلامية في العراق وان يتم أداء واجباته وفقاً لأفضل المعايير العالمية، وتحقيق أعلى مستوى من التميز والابتكار لعملائه من خلال تقديم خدمات ومنتجات مصرفية عالية الجودة تتفق مع الشريعة الإسلامية.

تحليل معدلات الأداء المالي للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية (عينة البحث):

ان التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعد من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم الاداء وهو عبارة عن القيام بدراسة القوائم المالية بعد اكتمال تبويبها باستخدام الأسلوب الكمي لغرض اظهار الارتباط ما بين العناصر وتغيرات الطارئة لهذه العناصر وبيان اثر وحجم تلك التغيرات ووضع مجموعة مؤشرات تساعد على دراسة الوضع المصرفي قيد الدراسة من الناحية التمويلية والتنشغيلية ومن ثم تقييم ادائه وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة لغرض اتخاذ القرارات المناسبة، وسيتناول الباحث في هذا البحث مؤشرين للتحليل المالي هما نسبة السيولة ومؤشر الربحية.

1. **نسبة السيولة:** تعني نسبة السيولة قدرة المصرف على تلبية او الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول الى نقد سائل بسرعة ودون خسارة، أي السيولة ليست فقط تحويل الأصل الى نقد ولكن تحويله الى نقد دون اية خسارة، كون السيولة ينبغي ان ترتبط بالربحية، ان سيولة المصرف تتمثل بقدرتها على تلبية طلبات عملائها المتعلقة سحب ودائعهم المختلفة او تقديم التسهيلات اللازمة لهم عن طريق توفير النقد السائل في الأوقات التي يرتئيها او يحتاجها العملاء، فان من أولى واجبات المصرف ان يكون قادراً او مستعداً على الدوام على تأمين السيولة، وان نسب السيولة الأكثر شيوعاً والتي تقيس نسبة العائد المصرفي وتقاس حسب القوانين ادناه :



| |
|--|
| نسبة النقد الى الودائع: (اجمالي النقد ÷ الودائع) $\times 100$ |
| نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة |
| نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات: (اجمالي النقد ÷ اجمالي الموجودات) $\times 100$ |
| نسبة القروض الى اجمالي الموجودات: (القروض ÷ اجمالي الموجودات) $\times 100$ |

الجدول (1) نسب السيولة للأعوام 2015_2019 لعينة البحث (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية) (مساهمة خاصة)

| المؤشرات | عام 2015 | عام 2016 | عام 2017 | عام 2018 | المعدل للأعوام 2015_2018 | عام 2019 |
|--|----------|----------|----------|----------|--------------------------|----------|
| نسبة النقد الى الودائع | 140 | 135 | 180 | 131 | 147 | 127 |
| نسبة التداول | 2.21 | 2.25 | 2.18 | 1.99 | 1.66 | 1.46 |
| نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات | 45 | 43 | 44 | 42 | 44 | 46 |
| نسبة القروض الى اجمالي الموجودات | — | 0.10 | 0.25 | 0.35 | 0.23 | 0.90 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

ان نسب السيولة المستخرجة وحسب الجدول (2) بموجب القوانين أعلاه وحسب ميزانية المصرف العراقي للاستثمار والتنمية (مساهمة خاصة) للفترة من 2015_2019 كانت في تزايد ملحوظ وهذا يشير الى انخفاض خطر السيولة، الا انها في الوقت نفسه تشير الى انخفاض العائد المصرفي ويلاحظ من الجدول (1) الاتي:

أ. ان نسبة النقد الى الودائع للفترة الزمنية 2015_2019 كانت متذبذبة ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى حسب السنوات مدار البحث، هذا يعني ان ارتفاع النقد الى الودائع يعني انخفاض مستوى العائد ويعد مؤشرا غير جيد، اما في حال انخفاض النقد الى الودائع فيعني ارتفاع مستوى العائد ويعد مؤشرا جيدا، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع عام 2019 (مدار البحث وحسب الجدول 1) ان معدل النقد الى الودائع قد انخفض بفرق كبير مما يعني ارتفاع مستوى العائد المصرفي وهذا مؤشر جيد لكن بالمقابل ارتفع خطر السيولة.

ب. ان نسبة التداول وهي أكثر نسب السيولة استخداما، وتسمى بنسبة رأس المال العامل ويتم من خلالها الربط بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة حيث يتم سداد الأولى من الثانية، ويكون مؤشر الارتفاع جيد ويبين قدرة المصرف على سداد ديونه قصيرة الاجل ومن أصولها المتداولة، وحسب الجدول (1) وللسنوات مدار البحث فان نسبة التداول كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، ففي حالة الارتفاع فهذا مؤشر جيد ويبين قدرة المصرف على سداد ديونه القصيرة الاجل من أصوله المتداولة، اما في حال الانخفاض فالمؤشر غير جيد كون المصرف يعجز عن سداد ديونه القصيرة الاجل من الأصول المتداولة، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع عام 2019 نلاحظ ان نسبة التداول لعام 2019 كانت منخفضة عن المعدل للأعوام 2015_2018 ويعد مؤشرا غير جيد كون المصرف يعجز في حال انخفاض مؤشر التداول عن سداد ديونه القصيرة الاجل من أصوله المتداولة.



ج. ان نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات وحسب الجدول (1) وللسنوات البحث، نلاحظ انها كباقي النسب متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض ولكن بنسب متقاربة بالارتفاع والانخفاض ليس بفروق كبيرة، ففي حال انخفاض النسبة فيدل على تحقيق عائد مصرفي مع انخفاض مؤشر السيولة ويعد مؤشرا جيدا، اما في حال ارتفاع النسبة فيدل على عدم تحقيق عائد مصرفي وبالتالي ارتفاع مؤشر السيولة ويعد مؤشر غير جيد، ولدى مقارنة المعدل للأعوام 2015_2018 مع نسبة عام 2019، نلاحظ ارتفاع نسبة النقد الى الموجودات في عام 2019 عن المعدل للأعوام 2015_2018 وبالتالي يعني عدم تحقق عائد مصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة وهذا مؤشر غير جيد للمصرف.

د. ان نسبة القرض الى اجمالي الموجودات تختلف عن باقي النسب اذ ان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع العائد المصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة ويعني هذا مؤشر جيد للمصرف، اما في حال انخفاض النسبة فيدل على انخفاض مؤشر السيولة ويعد مؤشر غير جيد، وعند العودة الى جدول (1) وللسنوات مدار البحث نلاحظ ان النسب كانت بارتفاع متزايد، وعند مقارنة المعدل للأعوام 2016_2018 (كون عام 2015 لا يوجد قرض لدى المصرف) مع عام 2019 نلاحظ ان نسبة عام 2019 كانت مرتفعة فبالنتالي هذا يعني ارتفاع العائد المصرفي مع ارتفاع مؤشر السيولة ويعد مؤشرا جيدا.

2. **مؤشر الربحية:** ان مؤشر الربحية واحد من أكثر الاتجاهات صعوبة من ناحية القياس والمفهوم بسبب عدم تواجد وسائل كامله تعطي تحديدا دقيق للمصرف عندما يكون بمرکز مربحا اذ ان الكثير لبعض فرص الاستثمار متضمنه تضحية بالأرباح للوصول الى أرباح كبيرة للمستقبل، فمثلا خدمات تعلن لأول مره من قبل المصرف تحتاج الى تكاليف إدارية عالية لغرض توليد أرباحا قليلة في بداية الامر، بالتالي يؤدي الى ضعف في الربح الحالي الا ان ذلك قد يؤدي الى ارتفاع مستويات الربحية مستقبلا، وان نسب الربحية الأكثر شيوعا هي:

أ. العائد على الموجودات (ROA): هو مؤشر على مدى الربحية نسبة الى الموجودات، ويحسب هذا المؤشر بتقسيم صافي الربح الى اجمالي الموجودات وحسب المعادلة ادناه:

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح} \div \text{اجمالي الموجودات}) \times 100$$

ب. نسبة العائد على حق الملكية: هذا المؤشر يقيم مدى فعالية الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، ويحتسب بموجب المعادلة ادناه:

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = (\text{صافي ربح} \div \text{حق الملكية}) \times 100$$

جدول (2) معدلات الربحية للأعوام 2015_2019 لعينة البحث (المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية) (مساهمة خاصة)

| المؤشر | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | المعدل للاعوام 2015_2018 | 2019 |
|--|-------|-------|-------|-------|-----------------------------|-------|
| (نسبة العائد على الموجودات) ROA | 1.636 | 1.556 | 1.509 | 0.999 | 1.425 | 1.526 |
| (نسبة صافي ربح الى حق الملكية) ROE | 3.07 | 2.78 | 2.84 | 2.02 | 2.68 | 4.8 |

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانيات المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية



على وفق المعادلتين السابقتين تم التوصل الى معدل عائد للموجودات (ROA) وعائد على الملكية (ROE) المتوقع للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية مدار البحث وكما مبين في جدول (1) ويبين جدول ان نسبة العائد على الموجودات كانت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، وعند مقارنه نسبة معدل الأعوام 2015_2018 مع نسبة عام 2019 كانت نسبة عام 2019 مرتفعة وهذا يدل على انتعاش المصرف بإدارة واستثمار أصوله وتوليد أرباح منها. اما نسبة صافي ربح الى حق الملكية كانت بانخفاض للسنوات 2015_2018 وهذا يدل على انخفاض ربحية المصرف من مصادر تمويله الذاتية (حقوق الملكية) أي انخفاض العائد المصرفي وهذا مؤشر غير جيد، اما عند مقارنة نسبة عام 2019 مع المعدل للأعوام 2015_2018 كانت نسبة عام 2019 مرتفعة بفارق كبير (2.12) عن معدل الأعوام 2015_2018 هذا يدل على ارتفاع مصادر تمويل المصرف الذاتية (حقوق الملكية) أي ارتفاع العائد المصرفي ويعد مؤشرا جيدا. ان أسباب انخفاض نسبة صافي الربح الى حق الملكية يعود لأسباب عدة منها تذبذب سعر الفائدة فالمصارف تتعرض الى خطر ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي يؤدي الى فرض تهديدات على الأرباح وراس المال، فتذبذب سعر الفائدة يؤثر سلبا على الأرباح المصرفية عن طريق تغيرات صافي دخل الفائدة وكذلك مستوى الدخل، مما يؤثر أيضا على مصاريف التشغيل كونه يترك أثرا على قيمة المطلوبات والموجودات الضمنية، كون التغيير سيشمل قيمة التدفقات النقدية الحالية مستقبلا عند اختلاف أسعار الفائدة، أيضا سعر الصرف يمثل لأي اقتصاد المرأة التي تعكس بها مستوى اسعار الاقتصاد المحلي إزاء المستثمرين، ويعد سعر الصرف هو من اهم محددات الاستثمار وان أي تغير فيه او عدم استقراره سيؤدي الى عدم استقرار عوائد الموجودات المحلية، ومن الأسباب أيضا معدل التضخم اذ يعمل على اختلال توازنات القيم الحقيقية مع القيم النقدية للاستثمار بكل حالاته، وقد يكون هناك تساوي بمعدلات العائد بالاستثمار من القيم النقدية الا ان القيم الحقيقية للعائد ربما تكون مغايره، ويعود السبب الى وجود اختلافات بمعدل تضخم بين الأسواق.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

أولا. الاستنتاجات

1. ان طبيعة النشاطات التي يمارسها المصرف واختلافها عن باقي الوحدات التجارية والصناعية لذلك لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف.
2. ان نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية أظهرت ان هناك انخفاض في بعض المؤشرات وارتفاع في البعض الآخر لأداء المصرف عينة البحث مقارنة مع معدلات الأعوام 2015_2018 وكالاتي:
 - أ. ان نسبة النقد الى الودائع لمعدل الأعوام 2015_2018 كانت اعلى من عام 2019 مما يدل على ان المصرف لم يستغل السيولة الفائضة عن حاجته عن طريق منح قروض الى المستثمرين وبالتالي الحصول على فوائد تساعد المصرف على زيادة العائد المصرفي. علما ان أفضل نسبة كانت لعام 2017.
 - ب. نسبة التداول كانت مرتفعة بالنسبة لمعدل الأعوام 2015_2018 قياسا مع عام 2019، أي ان نسبة التداول كانت منخفضة لعام 2019 وهذا يدل على عجز المصرف عن سداد ديوانه القصيرة الاجل، وان افضل نسبة تداول كانت لعام 2016.
 - ج. نسبة اجمالي النقد الى اجمالي الموجودات كانت منخفضة بالنسبة لمعدل الأعوام 2015_2018 قياسا مع عام 2019، اذ ان نسبة عام 2019 هذا يدل على عدم تحقيق عائد مصرفي يساعد المصرف على اقتناء موجودات لكن بالمقابل ارتفع مؤشر السيولة.
 - ج. نسبة القرض الى اجمالي الموجودات كانت متزايدة للأعوام سلسلة البحث وهذا مؤشر جيد للمصرف المعني بالبحث مما يدل على ارتفاع العائد المصرفي مع ارتفاع مؤشرات السيولة.
 - د. نسبة العائد على الموجودات كانت في عام 2019 مرتفعة مما يدل على قدرة المصرف على إدارة واستثمار أصوله وتوليد أرباح منها.
 - و. نسبة صافي الربح الى حق الملكية في عام 2019 كانت النسبة مرتفعة جدا قياسا مع الأعوام في سلسلة البحث او حتى مع معدل تلك الأعوام، هذا يدل على ارتفاع مصادر تمويل المصرف الذاتية (حق الملكية) أي ارتفاع في العائد المصرفي.

ثانيا. التوصيات

1. تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يتم من قبل متخذي القرار باتخاذ قراراتهم.



2. التركيز على أدوات التحليل المالي بتقييم الأداء المالي كونه يحدد نقاط القوة والضعف وهذا يساعد المدراء بمعالجة تلك التغيرات مع اتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.
3. ان يتم تتبع مراحل عملية الأداء المالي خطوة بخطوة لغرض التقييم الجيد والحكم على أداء المصارف بصورة صحيحة ودقيقة.
4. ان تقييم الأداء المالي للمصرف يتم من خلال استخدام البيانات الخاصة به وتحديد وضعه المالي مع قياس النتائج على ضوء مختلف المعايير.
5. ان من الأمور المهمة والتي من الممكن الاستفادة منها بمجال التحليل مالي الا وهي عملية الاندماج، اذ ان تقييم الأداء والتحليل مالي يتصف في هذا المجال بالفعالية والنشاط.

قائمة المراجع

المصادر العربية:

1. شيحة، رشدي مصطفى، 2000، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، دار الجامعية للنشر، طبعة 6.
2. احمد، عبد النبي محمد، 2021، **الرقابة المصرفية**، دار زمزم ناشرون وموزعون، طبعة أولى، الأردن.
3. الشكرجي، بشار دنون، 1999، **تحليل إيرادات الأنشطة المصرفية**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
4. التميمي هادي، 2006، **مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، طبعة 3، الأردن.
5. زياد رمضان، محفوظ جودة، 2003، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، الجنابي، ظاهر موسى، 2000، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. الكرخي، مجيد عبد جعفر، 2001، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.
8. حناوي، محمد صالح واخرون، 2000، **اساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. الفيومي، نضال، 2001، **كيف يمكن للبنوك ان تعيد تصميم عملية تقييم أدائها نضرة معاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 2، عمان، الأردن.
10. الحسني، فلاح حسين، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، 2000، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
11. حسن، راوية محمد، 2000، **إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
12. غزلان، محمد عزت، 2002، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت.
13. لطفي، د. أمين السيد أحمد، 2006، **"التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
14. الحياي، د. وليد ناجي، 2004، **"الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي – منهج علمي وعملي متكامل"** – الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. كراجة، عبد الحليم، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، 2000، **"الإدارة والتحليل المالي"** – أسس – مفاهيم – تطبيقات – الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان.
16. الزبيدي، د. حمزة محمود، 2004، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
17. الكرخي مجيد عبد جعفر، 2007، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، الأردن.
18. محمد مطر، 2006، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة.
19. خشارمة، حسين علي، 2002، **تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها دراسة ميدانية**، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 29.
11. مرعي ومحرم، عبد الحي، زينات، 1985، **في محاسبة التكاليف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، اسكندرية، مصر.
12. الدوري والجنابي، مؤيد عبد الرحمن، ظاهر موسى، 2000، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

foreign sources:



- 1.Charan, P.,et al, Analysis of interactions among the variables of supply chain performance measurement system implementation, Business Process Management Journal, Vol. 14, No. 4, 2008.
2. Games et al, A literature review of manufacturing performance measures and measurement in an organizational context: a framework and direction for future research. Journal of Manufacturing Technology Management, Vol 15, No 6, Vol 15, No 6,2004.
- 3.Joel Anderson and Others, how to Measure Performance- AHand book of Techniques and Tools, www.orau.gov/pbm/handbook/preface.html, October ,1995.
- 4.Thakkar. J , et al, Development of a balanced scorecard: An integrated approach of Interpretive Structural Modeling and Analytic Network Process, International Journal of Productivity and Performance Management, Vol.56 No. 1,2007.
5. Hamzaoui, M. et Pigé, B. Audit des risques d'entreprise et contrôle interne. Paris: Ed. Village mondial, 2006, p. 83.
- 6.Pigé, B. Audit et contrôle interne. Paris: Ed. Ems management & société, 2001, p.12.
- 7.W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. Modern methods for business research, 295(2), 295-336. CIPD, Financial well-being needs to become part of well-being at work strategy, 2016.
8. S., & Yi, A. N. C. (2016). The impact of psychological factors on investors' decision making in malaysian stock market: a case of Klang Valley and Pahang. Procedia Economics and Finance, 35, 319-328.